

ردّ

«كهرباء لبنان»: نقوم بمهمات «أكثر من عادية»

«الأخبار» تردّ: تتجاوز قرار مجلس

ردّت مؤسسة كهرباء لبنان على ما ورد في عدد «الأخبار»، أسس، بعنوان «الباخرة الثالثة: طعم أكله مجلس الوزراء» بقلم الصحافي إيلي الفرزلي، بتعقيب سهوب تضمن الآتي:

1- حيث إن مضمون المقال جاء مطابقاً لما ورد في كتاب المدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة والمياه الأستاذ غسان بيضون، المبلّغ إلى مؤسسة كهرباء لبنان، نستغرب المؤسسة أن يتم تسريب هذا الكتاب لكثير مما هو عليه. وإن جريدتكم حرّزيران على مصداقيتها المحهودة، مدعّوة كما غيرها من وسائل الإعلام إلى الإطلاع على هذه القرارات والتخبث من الجهود التي بذلها مجلس الإدارة للحفاظ على هذا القطاع الحيوي قبل الكلام عن أي تقييم لاداء المجلس.

ردّ المحرر:

كهرباء لبنان تتجاوز قرار مجلس الوزراء

1- مرة جديدة تسعى مؤسسة كهرباء لبنان إلى إقحام «الأخبار» في تصفية الحسابات بينها وبين المدير العام للاستثمار في وزارة

للمؤسسات العامة)، وهو يبذل أقصى جهوده ويقوم بمهمات «أكثر من عادية» للحفاظ على المؤسسة وعلى الحد الأدنى من الاستقرار في التغذية الكهربائية، في ظل كل الضغوط والعراقيل والمشاكل السياسية التي يتخطب بها لبنان، واكير دليل على ذلك عدد قراراته وتوعيتها التي لو لم يعمد إلى اتخاذها، ولا سيما تأسيس مؤسسة كهرباء لبنان، نستغرب المؤسسة أن يتم تسريب هذا الكتاب لكثير مما هو عليه. وإن جريدتكم حرّزيران على مصداقيتها المحهودة، مدعّوة كما غيرها من وسائل الإعلام إلى الإطلاع على هذه القرارات والتخبث من الجهود التي بذلها مجلس الإدارة للحفاظ على هذا القطاع الحيوي قبل الكلام عن أي تقييم لاداء المجلس.

ردّ المحرر:

كهرباء لبنان تتجاوز قرار مجلس الوزراء

1- مرة جديدة تسعى مؤسسة كهرباء لبنان إلى إقحام «الأخبار» في تصفية الحسابات بينها وبين المدير العام للاستثمار في وزارة

من يتحمل المسؤولية عادة هو من يوقع على العقد، ولذلك كان واضحاً أن المؤسسة تسعى إلى إبعاد هذه الكاس عنها، من خلال تشديدها على مسؤولية مجلس الوزراء.

3- يبدو مستغرباً أن تثير المؤسسة بيضون إلا من خلال ردّ المؤسسة، حساب المتعهد عند الفسخ، وذلك عبر الإشارة إلى أنه اتى نتيجة المفاوضات التي فوضها بها

قرار مجلس الإدارة ربط اي تعديد لفترة الثلاثة اشهر بالحصول على الموافقات اللازمة

الوزير، فالتفويض ليس مطلقاً او غير مفيد، بل مرتبط بحدود لا يمكن الخروج عنها، وهي إمكانية فسح العقد بعد سنتين من توقيعه، على أن تُعلم الشركة بذلك قبل ستة اشهر. وهذا يعني أنه لا يمكن الإستجابة لشرط وضعتة الشركة، بالرغم من تناقضه مع الشرط الذي وضعه مجلس الوزراء، بما يشكل تجاوزاً للحدود التي نُص عليها

على الصيغة الجديدة لقرار مجلس الوزراء. وعليه، ولأن الموافقات كانت سابقة لصدور التصحيح الثاني لقرار مجلس الوزراء (7/2/2018)، لا بد من إعادة عرض القرار على الجهات نفسها للتأكد من موقفها، وإلا فما معنى والهمية صدور تصحيح جديد؟

اما التطرق إلى موافقة وزير المالية دون اعتراض أو تحفظ، فرمما احتاج إلى مزيد من التدقيق. هل وافق وزير المالية فعلاً على كامل بنود القرار؟ وهل وافق فعلاً على ما يتعلق منها بتوفير تمويل أو مساهمات إضافية، خلال فترة تصريف الأعمال وبما يتجاوز سقف المحدّد في الموازنة العامة لعام 2018؟ وهل وافق على تغطية متاخرات مقدمي الخدمات؟

كيف يربط مجلس الإدارة بين الحصول على الموافقات اللازمة للتعميد للباخرة الثالثة وبين حرصه على عدم وجود أي لغط أو التباس قد يحصل في ظل التصحيحات المتعددة التي طرأت على قرار مجلس الوزراء، بالرغم من أنه عندما صدر قرار مجلس الإدارة لم يكن هناك سوى تصحيح واحد. هذا يعني أن الحديث عن التعميد للباخرة الثالثة ليس مرتبطاً بأي لغط أو التباس بقدر ارتباطه بنية موجودة لوضع التعميد على الطاولة كخاسر واقع، أولاً، من خلال الإشارة إلى أن الموافقة على استرجار الطاقة لا الموافقة على «قبول عرض الشركة»، كما ورد في قرار مجلس الوزراء، وثانياً، من خلال الإشارة علناً إلى احتمال التعميد بعد الحصول على الموافقات اللازمة، خلافاً لقرار مجلس الوزراء الذي لم يتطرق إلى التعميد قط، خاصة أن الوزراء الحاضرين في الجلسة كانوا قد أصروا على حصر الباخرة الثالثة بالمجانبة ورفض تحويل العقد بعد انتهاء فترة المجانية إلى عقد استرجار.

6- لم يكن المقال في معرض تقييم أداء مجلس الإدارة، بل تطرق عرضاً إلى الوضع القانوني لهذا المجلس غير المكتمل، والمنتجهة ولايته منذ عدة سنوات، والمستمر بحكم استمرارية المرفق العام، خلافاً لأحكام القانون رقم 181/2011، الذي قضى بتعيين مجلس إدارة المؤسسة كهرباء لبنان جديد، خلال مهلة أقصاها شهران من تاريخ صدوره. أما وقد تطرق الرد إلى قيام المجلس بمهمات «أكثر من عادية»، فلا بد من التذكير بأن معظم مهمات هذه المؤسسة صارت بيد شركات خاصة. وعلى سبيل المثال، صار التوزيع بيد مقدمي الخدمات، وجزء من الإنتاج بيد البواخر، فيما صيانة المعامل وتشغيلها صارا مسؤولية شركات خاصة، وحتى حاجة المؤسسة من الموارد البشرية يجري تأمينها عبر الاستعانة بشركات خاصة، وكذلك تدبير شركات استشارية العقود وتشرف على تنفيذها، فيما تتولى وزارة الطاقة تنفيذ المشاريع وتجديد البنى التحتية والشبكات، وعليه، لم يبق لمجلس الإدارة، تقريباً، سوى طلب الاعتمادات والتوقيع على العقود، وموظفها بالتراضي. وحتى عندما فوّض إليها مجلس الوزراء، عبر وزير الطاقة، التفاوض مع الشركة التركية، تبين أن وزير الطاقة تفاوض على السعر بدلا منها.

الوزراء

تقرير

المنية: تيار المستقبل يغدر بأبناء «أرض الشلبية»

أكثر من مليوني متر مربع تقريباً، تضم الدولة اللبنانية يدها عليها وتضم كلاً من منطقة دير عمار وبرج اليهودية والمنية، لهذه الأراضي الزراعية واجهة بحرية طويلة، ويبلغ عدد العقارات فيها 146 عقارا، ولكن لا يحق لأي من قاطنيها (500 عائلة) استعمالها او استثمارها كونها أرض تابعة لـ «الجمهورية اللبنانية» (أرض الشلبية)

محمد خالد ملص

يخطّر بعض أبناء أرض الشلبية في المنية كل موسم انتخابي، حتى يتمكنوا من تيسير أمورهم، وتسييد بناء بيوتهم. هم تمكنوا إبان الانتخابات النيابية الأخيرة من ذلك، لكن هذه المرة برعاية مباشرة من تيار المستقبل الذي وعد الأهالي بمنحهم مهلة ثلاثة أيام قبيل الانتخابات لتشييد أبنيتهم وسطوحهم، ليعود اليوم ويسحب يده، في ضوء التوقيفات التي شملت عدداً كبيراً من المواطنين في المنية.

«أرض الشلبية» لها حكاية طويلة، بدأت منذ عام 1936، بعدما تقدمت شركة «نفط العراق – IPC» بعروض لشراء أرض لإقامة منشآت نفطية عليها. رفض حينها المزارعون التخلي عن أرضهم. وعندما فشلت الشركة في استملاك الأرض، أصدرت الدولة اللبنانية قراراً باستملاكها جميعها للمصلحة العامة، وانتقلت من أيدي الأهالي إلى يد الشركة، لكن نتيجة عدم استخدام الشركة للأرض وفقاً لقانون الاستملاك، ومع توقف أعمال الشركة قبل أكثر من نصف قرن، عادت الدولة اللبنانية واشترت الأرض المذكورة، ونقلت ملكيتها بموجب المرسوم 784 والمؤرخ في 1-8-1965.

بعد استعادة الدولة اللبنانية ملكية



ملك علم الدين، العضو المالي لـ «بناجس (هيلم الموسوي)

هذه العقارات، من الشركة المذكورة، حاول العديد من الأهالي الجوء إلى القضاء لاستعادة أراضيهم، والمطالبة بالتعويضات. بعد ذلك، حاولت الدولة في أكثر من مناسبة إخراج الأهالي بالقوة من أراضيهم، ما أدى مع الوند ببيعها، واستناداً إلى هذا القرار، وبعد موافقة المزارعين وأصحاب العقارات، قامت لجنة مؤلفة من وزارة المالية وإدارة أملاك الدولة والسجل العقاري في الشمال بتخمين العقارات بموجب محضر التخمين المسجل برقم 6516 والمؤرخ في طرابلس في عام 1973.

تعود اليوم قصة «أرض الشلبية» إلى الواجهة، بعد أن شدّد أبنائها أكثر على وجهه، بعد أن بنى منزل وسطح ومحل تجاري، على مزارى من أجهزة الدولة، إلى أن قرر المدعي العام المالي على

هذه العقارات، من الشركة المذكورة، حاول العديد من الأهالي الجوء إلى القضاء لاستعادة أراضيهم، والمطالبة بالتعويضات. بعد ذلك، حاولت الدولة في أكثر من مناسبة إخراج الأهالي بالقوة من أراضيهم، ما أدى مع الوند ببيعها، واستناداً إلى هذا القرار، وبعد موافقة المزارعين وأصحاب العقارات، قامت لجنة مؤلفة من وزارة المالية وإدارة أملاك الدولة والسجل العقاري في الشمال بتخمين العقارات بموجب محضر التخمين المسجل برقم 6516 والمؤرخ في طرابلس في عام 1973.

تعود اليوم قصة «أرض الشلبية» إلى الواجهة، بعد أن شدّد أبنائها أكثر على وجهه، بعد أن بنى منزل وسطح ومحل تجاري، على مزارى من أجهزة الدولة، إلى أن قرر المدعي العام المالي على

أعمال البناء»، وبالفعل، توجه عدد من الأهالي إلى المخفر، ومنهم المواطن أسامة جلول الذي لا يزال موقوفاً في زنزانة مخفر المنية منذ ما يزيد على 20 يوماً. وبحسب مصادر أمنية، فإن المدعي المالي يرفض تحويل ملفات هؤلاء الموقوفين إلى قاضي التحقيق، وبالتالي سيستمر توقيفهم في زنزانة مخفر المنية إلى حين يتّ المدعي المالي أمرهم، وهو ما يعدّ «أمرأ مخالفاً للقانون»، على حدّ تعبير وكيل الموقوف جلول، المحامي محمود الماروق. وقال للأخبار إنه «لا يحق للقاضي إبراهيم إبقاء الموقوف أكثر من المهلة المحددة قانوناً، وهي 48 ساعة تمثّد لمرة واحدة لأسباب موجبة ومعللة، والا اعتبر الموقوف في حالة «توقيف اعتباطي»، وهو ما يحصل مع موكلي، حيث يصنّ المدعي المالي على إبقاء المالك مفتوحاً، ما يحول دون تحويله إلى قاضي التحقيق، وهو أمر يعدّ مخالفة قانونية واضحة، إذ يجب على المدعي المالي تحويله فوراً إلى قاضي التحقيق ومن دون أي تأخير».

قبيل السادس من أيار (موعد الانتخابات)، حاول مَقربون من تيار المستقبل إشاعة خبر مفاده أن المرشح عن تيار المستقبل عثمان علم الدين (النائب حالياً) يسعى لدى الجهات الأمنية والسياسية لتغطية البناءات المشددة، لكن علم الدين ينفي ذلك جملة وتفصيلاً، ويقول «حين سألني الناس كنت أقول لهم إنه في المنطق الطبيعي في لبنان، تحصل مخالقات بناء، عند كل موسم انتخابي أو خصّة أمنية، ولكن لم أتبّن أي مخالفة حصلت، وأشار إلى أن مجموعة من المحامين بدأت بإعداد ملف قانوني عن هذه الأرض بالتعاون مع الجهات القضائية، حتى تعود ملكيتها لأصحابها.

وتكشف علم الدين أن القاضي علي إبراهيم أبلغه أن القضية تحل فقط حين تزال المخالقات، فردّ علم الدين: «إذا فلتقتسأ جميع المناطق في إزالة المخالقات، ما خلق جواً من التشجّع في الجلسة، دفع علم الدين إلى مغادرتها.

وعلمت «الأخبار» أن عدداً كبيراً من أهالي المنية سيعمدون يوم الجمعة المقبل إلى قطع الاوتوستراد الذي يصل طرابلس بالمنية وعكار، وسينفذون اعتصاماً حتى إخراج الموقوفين من السجن.

تسبب استنابات قضائية بحق إبراهيم، في شهر حزيران الماضي، تسبب استنابات قضائية بحق الأهالي، حولها إلى قضية المنية، التي استدعت بعضهم عبر الهاتف، «بحجة توقيع تعهد بعدم استكمال هذه العقارات، من الشركة المذكورة، حاول العديد من الأهالي الجوء إلى القضاء لاستعادة أراضيهم، والمطالبة بالتعويضات. بعد ذلك، حاولت الدولة في أكثر من مناسبة إخراج الأهالي بالقوة من أراضيهم، ما أدى مع الوند ببيعها، واستناداً إلى هذا القرار، وبعد موافقة المزارعين وأصحاب العقارات، قامت لجنة مؤلفة من وزارة المالية وإدارة أملاك الدولة والسجل العقاري في الشمال بتخمين العقارات بموجب محضر التخمين المسجل برقم 6516 والمؤرخ في طرابلس في عام 1973.

تعود اليوم قصة «أرض الشلبية» إلى الواجهة، بعد أن شدّد أبنائها أكثر على وجهه، بعد أن بنى منزل وسطح ومحل تجاري، على مزارى من أجهزة الدولة، إلى أن قرر المدعي العام المالي على

اهالي المنية سيعمدون الجمعة الى قطع الاوتوستراد الذي يصل طرابلس بالمنية وعكار، وسينفذون اعتصاماً حتى الافراج عن الموقوفين

جمعية المصارف والقروض الإسكانية

الاجتماع الذي عقد أمس بين رئيس جمعية المصارف جوزف طريه ووزير الشؤون الاجتماعية بيار بو عاصي ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان روني لحود لدرس موضوع إحياء القروض السكنية المدعومة لم يتوصل إلى نتائج حاسمة إذ طلبت الجمعية إمهالها من أجل درس اقتراح مؤسسة الإسكان القاضي بدعم محفظة قروض سكنية تبلغ قيمتها 1000 مليار ليرة من خلال حسم كلفها البالغة 50 مليار ليرة سنوياً من الضريبة المتوجبة على المصارف للمخرينة العامة.

لا لجنة لبنانية — سعودية قبل الحكومة

تبلغت وزارة الخارجية اللبنانية من القائم بالأعمال السعودي في لبنان وليد البخاري أن اللجنة العليا السعودية - اللبنانية المشتركة التي كان مقرراً أن تجتمع في نهاية شهر حزيران الماضي، وعلى جدول أعمالها 27 مشروع اتفاق بين البلدين، وبينها اتفاقية دفاعية، لن تجتمع قبل تاليف حكومة لبنانية جديدة. يذكر أن البخاري وصل ليل أول من أمس إلى الرياض، بناء على استدعاء رسمي.

علم وخبر

باسيك: لا مصلحة لنا بأي تشجّع مع بري

خلال زيارة تكتل لبنان القوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أمس، والتي أعلن وزير الخارجية جبران باسيل أن الهدف منها إعطاء أولوية مطلقة للاقتصاد اللبناني، لفت بعض الحاضرين إلى أنه وخلال الجلسات الجانبية، أطلق باسيل رسائل إيجابية باتجاه رئيس مجلس النواب نبيه بري. وقال باسيل بحضور عدد من النواب التيار أن «لا مصلحة لنا ولا نية بأن يكون هناك أي تشجّع بيننا وبين الرئيس بري وكتلته».

تراجم التسجيل العقاري 20%

قالت مصادر مطلعة إن إيرادات الخزينة العامة من التسجيل العقاري سجلت تراجعاً لافتاً منذ مطلع السنة الحالية حتى نهاية أيار بنسبة 20% على رغم بدء تطبيق خفض ضريبة التسجيل العقاري من 6% إلى 3% على الشطر البالغ 375 مليون ليرة من سعر التكلفة. والسبب يعود إلى أن الخفض أقر ضمن سقف زمني مفتوح ولم يحفز حاملي عقود البيع المسوحة على تسجيل عقاراتهم طالما أن هذا العقد يخدم لعشر سنوات.

